الاقتصاد والدولة في المغرب الإسلامي
" إشكالية حتمية البقاء أو الزوال "

بقلم

د. داودي الأعرج (*)

ملخـص

يعد الاقتصاد أحد أهم الجوانب الحضارية للمجتمعات المغربية، الذي ارتبط بشكل مباشر بالأوضاع السياسية والاجتماعية. وموضوع الدراسة يتعلق بمسألة مفصلية في تاريخ وحضارة بلاد المغرب بناءً على قراءة تاريخية لنشأة الدول وتطورها، وحتمية بقائها أو زوالها، الذي يتوقف على العديد من العوامل في مقدمتها المقومات الاقتصادية وعائداتها المالية، ومن هذا المنطبق كانت العلاقة وثيقة وحتمية بين المجتمعات واقتصاديات الدول في المغرب الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الدولة، المال، السياسة، الدين، الإقطاع.

مقدمة

يعد هذا النوع من الدراسات جديرا بالاهتمام، ويتجلى ذلك من أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على أحد أهم جوانب حضارة المغرب الإسلامي، ولا يمكن لأي دراسة أن تتجنب التأصيل لحقيقة الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لارتباطها الوثيق فيما بينها. وموضوع الدراسة لا يخرج عن نطاق ثلاثية الدولة والاقتصاد والمجتمع، ولا يمكن لأي مشروع سياسي أن يكتب له النجاح دون توفر الموارد المالية، وليس بإمكان استمرار

(*) أستاذ محاضر "ب" – قسم العلوم الإنسانية – معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية – المركز الجامعي البيض.
Daouidi/r@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/04/01 تاريخ القبول: 2019/04/14

الدول والحفاظ على أمنها السياسي والاجتماعي دون وجود مداخيل مالية، واعتماد سياسة ناجحة تحقق الازدهار الاقتصادي والأمن الغذائي. والاهتمام بمثل هذه المسائل يثير العديد من الأسئلة: ما هي الموارد الاقتصادية التي كانت تزخر بها أقاليم بلاد المغرب؟ وفيم تجلى دور المرجعية الفقهية فيما يتعلق بالاقتصاد والدولة؟ وأين تكمن العلاقة بين المقومات الاقتصادية ونشأة الدول وزوالها في بلاد المغرب الإسلامي؟

في سياق دراسة هذا الموضوع المتعلق بأحد الجوانب التاريخية لاقتصاد الدول وعلاقته بأمنها وتطورها الحضاري، كان لا بد من جمع وقراءة مختلف المصادر والدراسات التي لها علاقة بالموضوع، والتي خلقت تصورا لدينا، ممّا ساهم في وضع مسار لهذه الدراسة، وتوجب علينا اعتماد المنهج السردي والوصفي والتحليلي لما تتطلبه طبيعة البحث. وبناءً على ذلك تناولنا عدّة عناصر ساعدت في الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، التي ترمي لتحقيق الأهداف التالية:

1 – المقومات الاقتصادية في المغرب الإسلامي.

2 – دور المرجعية الفقهية في إخضاع الموارد المالية للدولة وتذليل كافة العقبات لضمان تدفق العائدات المالية بما يخدم نشأة الدولة واستمرارها.

3 – تأثير الموارد الاقتصادية في حياة الدول بالمغرب الإسلامي.

1 – المقومات الاقتصادية في المغرب الإسلامي.

تعد بلاد المغرب من أغنى بلدان العالم وأوفرهم ثروة، بفضل تعدد الموارد الاقتصادية وتنوع المقومات الطبيعية، التي تعتبر مُقوم الدول وأساس الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقد لعبت المقومات الاقتصادية دوراً مؤثراً في حياة الدول والمجتمعات ببلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط. من هذا المنطلق نتساءل: ما هي الموارد الطبيعية والمقومات الاقتصادية التي تزخر بها أقاليم بلاد المغرب؟

اشتهرت إفريقية بكثرة الخصب واتساع المراعي، وتنوع الموارد المائية. هذا الوصف شمل أرياف وبوادي برقة، وطرابلس، وتونس[1] وأجدابية، وسرت، ولبدة، وقابس،

وصفاقص، والمهدية، وسوسة، والمنستير، وباجة، وبنزرت، وطبرق[2]، وعُرف هذا الإقليم بواحات النخيل وإنتاج أجود أنواع التمر، فقد امتازت جزيرة أوجلة بكثرة إنتاجها للتمر، وكان عليها عمال جباية يتبعون حاكم برقة لا يفارقونها، ولم تكن ودّان وسرت وأجدابية أقل شهرة منها، حيث تميزت بوفرة التمر وجودته وتعدد أنواعه وطيب مذاقه وحلاوته ورخص أسعاره[3]، وتضمنت المصادر الجغرافية معلومات هامة تفيد بتنوع وجودة المنتجات الزراعية من حبوب وفواكه وعسل، وكثرة الماشية وتنوعها من غنم وماعز وبقر وإبل، بالإضافة إلى وفرة الدواب وتنوعها. وكانت سرت واسعة المراعي، كثيرة المزارع والبساتين، وبها من أنواع الحبوب والفواكه ما طاب وكثر، وكذلك وفرة الغنم والماعز والإبل، وقد أفاد ابن حوقل (ت 380 هـ/ 990 م) بامتلاك طرابلس ولُبدّة الغنم والإبل، وكذلك البغال والحمير، وكانت صفاقص أفضل حالا لوفرة الحبوب والفواكه وكثرة الغنم ورفاهية العيش ورخص الأسعار حتى بلغ سعر "60 قفيزا بدينار إلى 100 قفيز بدينار".

ولا بد من الإشارة إلى أن النعم والخيرات لم تقتصر على أرياف وبوادي بعينها، بل شملت كافة أرجاء إفريقية، التي اشتهرت بإنتاجها لأنواع مختلفة من أصناف المزروعات، مثل: البقول، والتوابل كالكروية، والقطاني كالقطن الذي كان يحمل إلى القيروان وغيرها[4].

تجدر الإشارة إلى أن المغرب الأوسط لم يكن أقل حظا من إفريقية، فقد أجمعت المصادر على ثراء هذا الإقليم، حيث وصفه اليعقوبي (ت 284 هـ/ 897 م) ببلد الزرع والضرع[5]، واعتبره المقدسي (ت 375 هـ/ 985 م) بلد النخيل والزيتون وكثرة النعم، وفي ذلك قال: "... هذا إقليم جليل طويل يوجد فيه أكثر ما يوجد في سائر الأقاليم مع الرخص، كثير النخيل والزيتون، جيد الهواء والماء ..."[6]. وفي السياق ذاته، قال ابن حوقل : "... وأما ما حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة من مرحلة إلى عشر مراحل فزائد وناقص، فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والبساتين والضياع والمياه ..."[7].

الأمر الذي يثير الاهتمام ما ذكره اليعقوبي وأبدى إعجابه به من أن وادي شلف يفيض كما يفيض وادي النيل، وتزرع على امتداد ضفافه والسهول المحدقة به أنواع مختلفة من المزروعات لا تجدب أبدا[8]، وقد أفادت المصادر بذكر المدن والقرى ووصف الأرياف والبوادي، وأجمعت على وفرة النعم وكثرة الخيرات والأموال والأرزاق، ولم تأت على ذكر

بلد إلا ووصف بالأرض الخصبة والمسارح الرعوية الواسعة، وكثرة الحبوب وجودة الفواكه، ووفرة الماشية والدواب، وكثرة المياه، ومن ذلك نذكر: تاهرت، وباغاي، وبسكرة، ونقاوس، وطبنة، والمسيلة، والغدير، وقلعة بني حماد، وبنطيوس، ومليانة، والمدينة الخضراء، وعنابة، ومدينة بني مزغنة، ومرسى الخرز، وبجاية، ووهران، ومعسكر، وافكان، وندرومة، وهنين، ومستغانم، وأرشقول، وتنس، وبرشك، وعين الصفاصف، والعلّويين، وكذلك تلمسان التي تتربع على سهل خصب واسع يمتد لأكثر من خمسة وعشرين ميلا[9].

الجدير بالذكر أن المغرب الأوسط امتاز بكثرة أنواع التمر الذي تجود به بلاد الجريد والزّاب، وقد وصف بالجودة والطيب والحلاوة، وذكر الزهري (عاش في القرن 6 هـ/ 12 م) وجود أكثر من عشرة أنواع من التمر ببلاد الجريد، وقد اشتهرت بذلك العديد من البلدان كورجلان، وأريغ، وبلزمة، وباغاي، ونقاوس، وغير ذلك، وتميزت بسكرة بإنتاجها أجود أنواع التمر، مثل: الكُسيا، واللُباري الأبيض الأملس ونظرا لحلاوته وطيب مذاقه كان يُحمل إلى ملوك القيروان[10]. وقد أفاد صاحب الاستبصار بانفراد المغرب الأوسط من حيث امتلاكه لأعداد هائلة من رؤوس الماشية، وبفضل جودتها وطيب لحومها ورخص أسعارها، كانت تُجلب إلى كافة أقاليم بلاد المغرب، وتُحمل إلى الأندلس[11]، وأبدى ابن حوقل إعجابه بكثرة الماشية والدواب بمختلف أنواعها كالخيل والبغال والبراذين[12]، وفي ذلك قال: "... وأجازوهم إلى متوسط بلاد المغرب وجميعهم يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية ..."[13]. وفي موضع آخر قال: "... المال بينهم من الماشية كثير غزير ..."[14].

وفي السياق ذاته اشتهرت بونة بكثرة البقر إلى جانب الغنم[15]، وكان ابن حوقل بليغا في وصف ذلك، حين قال: "... وأكثر سوائمهم البقر ولهم إقليم واسع وبادية وحوزة بها نتاج كبير ..."[16].

هذا الوصف ينطبق على جميع أمصار وأرياف وبوادي المغرب الأوسط، التي اشتهرت بوفرة الماشية كالجزائر، ومرسى الدجاج، وبرشك، وتنس، ووهران، وواسلن، وأرجكوك، وطبنة، والمسيلة، وتاهرت[17]، والشواهد تدل على ذلك، منها أن سعر رطل اللحم في مدينة

تنس بلغ ستة وستون أوقية، وفي مدينتي الوجدات الواقعة بين تلمسان ووجدة بلغ شحم شاة واحدة مائتي أوقية[18]، وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لم يقتصر على الغنم والماعز والبقر، بل إن الرحالة والجغرافيين أبدوا إعجابهم بوفرة الإبل وتنوعها، حتى إنها فاقت إبل بلاد العرب من حيث الكثرة والتنوع، وفي ذلك قال ابن حوقل: "... وعندهم من الجمال الكثيرة في مزارعهم، وسكان صحاريهم التي لا تدانيهم في الكثرة إبل العرب ..."[19]. وقد أفادت المصادر الإباضية أن في القرن 3 هـ، كان يبيب بن زلغين يملك لوحده ثلاثين ألف ناقة، وثلاثمائة ألف شاة، واثني عشر ألف حمار [20].

ولا بد من الإشارة إلى أن من مظاهر كثرة الإبل ورخص أسعارها، حين بلغ سعر الإبل عشرة دنانير[21]، ومن الشواهد التاريخية الدالة على كثرة الماشية، ما أقدم عليه عبد المؤمن بن علي (526 – 558 هـ/ 1131 – 1163 م) حين دخل المغرب الأوسط أعطى لكل فرد من أفراد إحدى العائلات ألف رأس من الغنم، ونفس العدد من البقر[22]، ومن ذلك أيضا، ما أهداه والي بسكرة لأمير الدولة الزيرية من أموال ودواب، منها أربعمائة فرس وعدد كثير من البغال[23]، كما أن بونة اشتهرت بإنتاج أجود أنواع الخيل، وهذا كان حال تاهرت التي عُرفت بإنتاج أجود أنواع البغال والبراذين الفراهية[24]، ولم يقتصر الأمر على هذه البلدان، بل ساد كافة مناطق المغرب الأوسط، ومن ذلك إنتاج أجود أنواع الخيول في المسيلة[25]، وأوراس[26]، ووفرة سائر أنواع الدواب في تنس وطبنة[27]، وقلعة بني حماد[28].

ولم يكن المغرب الأقصى أقل حظا من المغربين الأدنى والأوسط، وهذا بفضل ما يزخر به من أرض خصبة ومراعي واسعة، ووفرة منتجاته وغلاته وتنوعها. ومن هذا المنطلق، نذكر: سجلماسة التي اشتهرت بكثرة المزارع والجنان، وإنتاجها الحبوب والخضر والفواكه، وكان نهرها في فصل الصيف يفيض كما يفيض نهر النيل، وإنتاجها يضاهي إنتاج مصر، حتى إن الزرع ينبت في بعض الأعوام دون بذر، وما يلفت الاهتمام إنتاجها لأجود أنواع التمر خاصة البُرني، الذي يمتاز بنواته الصغيرة وطيب وحلاوة مذاقه، بالإضافة إلى إنتاجها القطن، والكمون، والكروية، والحناء التي كانت تُحمل إلى كافة أقاليم بلاد المغرب، وكذلك كان إنتاج درعة من الكمون، والكروية، والنيلج، وكانت الحناء بدرعة تبلغ في الكبر مقدار الشجر، وتعد من أجود أنواع الحناء، وبسبب ذلك يكثر الطلب على بذورها التي تُحمل إلى

كافة أرجاء بلاد المغرب[29]، وقد جاد المغرب الأقصى بشتى أنواع الحبوب وأجود الفواكه كالعنب العذاري، والتين، والرمان الإمليسي، واللوز، والسفرجل، والتفاح المذهب، والأترج الكبير، والمشمش، وقصب السكر الذي امتاز بالطيب والحلاوة وكثرة الماء والصفاء[30].

فيما يخص مقومات الصناعة ببلاد المغرب، تجدر الإشارة إلى كثرة الغابات وامتدادها، مما ساهم في صناعة القطران الجيد مثلما كان الحال في برقة[31]، وكذلك بجاية التي كانت تُنتج أجود أنواع الزفت والقطران[32]، وقد اشتهرت ورجلان بإنتاجها للقطران الذي كان يُحمل إلى بلاد الصحراء[33]. الجدير بالذكر أن القطران يستخرج من شجر العرعر والعُتم والتألب، والزفت يستخرج من شجر الصنوبر والأَرز، وغالبا ما كان يخرج الزفت بعد استخراج القطران[34]، ولم يقتصر الأمر على الزفت والقطران، بل كان يستخرج من الشجر أيضا الصمغ، واللثا، والمعافير، والعلوك[35]، وكذلك تُصنع المناور من شجر الأَرز والعُتم، كما كان يُصنع زناد إشعال النار من شجر الدفلى، والعفار، والمرخ، والحماط[36]، هذا بالإضافة إلى استخدام نبات الحُضض، والبرباريس، والقنطوريون الكبير، والإفستين، والقسطون، والرزاوند، والستولوفندوريون في الصناعة الصيدلانية، وهذه النباتات متوفرة بكثرة بجبل ميسون في بجاية[37]، كما أن ماء الكافور يستخرج من عقد شجر الصنوبر وقشور شجر الكندر[38].

تزخر بلاد المغرب بكثرة الغابات وتنوعها، ويعد الخشب أحد أهم الموارد الأساسية للصناعة، وقد أفادت المصادر بكثرة الغابات وتنوع الشجر بعنابة خاصة شجر الزان، الذي كان يُحمل إلى إفريقية لكثرة الطلب عليه، وكذلك وجود غابات كثيفة بجبل أوشيلاس في افكان[39]، وأيضا ببجاية وطبنة[40]. وبسكرة التي تمتد فيها الغابات لأكثر من 6 أميال[41]، وقد اعتبر ابن خلدون (ت 808 هـ/ 1406 م) أن الخشب أساس الصناعة وبها منافع تلبي حاجات وضروريات الناس[42]، ولا تقوم حرفة النجارة إلا بتوفر الخشب[43]، وأفادت المصادر بوجود دور الصناعة في معظم أمصار وقرى المغرب الإسلامي، نذكر منها: كثرة دور الصناعة ببجاية حتى استقطبت الصُنّاع والحرفيين من كافة الأقطار والبلدان، وهذا ما كانت عليه دور الصناعة في طبنة[44]، وكذلك عنابة، وهنين، ووهران، وتنس، ومرسى

الدجاج، وأرشقول، وغيرها من البلدان في المغربين الأدنى والأقصى، وقد انتشرت كافة أنواع الصناعات وفي مقدمتها صناعة المراكب والسفن، التي كان يُعتمد في صناعتها على خشب شجر الزان والأَرز[45].

الجدير بالذكر أن بلاد المغرب غنية بالمرجان في بعض البلدان المطلة على البحر كمدينة سبتة، لكن أجود أنواع المرجان وأكثره في مرسى الخرز[46]، إلا أن الأمر الذي يثير الإعجاب كثرة الأسواق العامرة بشتى أنواع السلع والبضائع والقوافل التجارية التي لا تنقطع، ففي برقة أسواق عامرة بها القطران الجيد النادر والجلود المجلوبة من مصر، والصوف، وأجود أنواع التمر، والزيت، والعسل، والشمع، والفلفل، وكذلك مدينة أجدابية جادت بقوافلها التجارية الداخلة والخارجة، وهذا أيضا حال مدينة سرت، وطرابلس، ولُبدّة الواقعة على مسالك التجارة، بحيث يأتيها الجمال، والبغال، والحمير، والرقيق، والغنم، والأكسية، والصوف، وأنواع الكُحل، وكذلك مختلف أنواع الفواكه، وبفضل ذلك أسواقها عامرة نشطة لا تنقطع لوفرة إنتاجها من جهة، وكثرة ما يأتيها من البحر والبر من جهة أخرى، وهذا ما كانت عليه أيضا كل من المهدية، وقابس، وطبرق، وتونس، وأزيلة[47]، ونفيس، والسوس الأقصى، وأغمات، ومراكش[48].

خلاصة القول، إن من خلال هذه الدراسة المقتضبة للمقدرات الاقتصادية، يتضح جليا للقارئ مدى وفرة وتنوع موارد ومقومات الزراعة والصناعة والتجارة التي تزخر بها أقاليم بلاد المغرب، والتي ساهمت بشكل مباشر في قيام الدول، وبرزت كعامل خطير في زوالها لارتباطها الوثيق بالأمن السياسي والاجتماعي.

2 – المرجعية الفقهية ودورها في تحصيل الموارد المالية للدولة:

لا يمكن الفصل بين الدين والدولة والمال خلال العصر الوسيط، حيث إن العلاقة وثيقة بين الفقهاء المحسوبين على الدولة –فيما يمكن الاتفاق على تسميته بفقهاء السلطة– الذين اجتهدوا في وضع أساس وسند شرعي للدولة، وإصدار فتاوى لتأمين مواردها المالية لدواعي مذهبية أو منفعية، وفي المقابل يتموقع الفقهاء المعارضون للسلطة، الذين اجتهدوا لإيجاد مرجعية فقهية من أجل إسقاط الشرعية عن الدولة وتجفيف مواردها المالية. من هنا

نتساءل: فيم تمثل دور المرجعية الفقهية وأثرها على واقع الموارد المالية للدولة؟

كان موقف المرجعية الفقهية الإباضية واضحا إزاء شرعية سلطة الدولة خاصة على الأرض الخارجة عن نفوذها، وهذا في سياق مساعي فقهاء الإباضية لتوفير الموارد المالية اللاّزمة، باعتبارها الحجر الأساس في تفوق الدولة وقدرتها على مواجهة الأخطار المحدقة بها، وبناءً على ذلك تم توظيف الفتوى في خدمة الدولة، ويتضح ذلك جليا من خلال تحريم دفع الخراج والصدقات لغير إمام الإباضية بتاهرت، مما سمح للدولة الرستمية الاستفادة من هذه الأموال المتدفقة من المشرق وإفريقية، وتسخيرها في خدمة المجتمع والدولة فيما يضمن بقاءها وإضعاف أعدائها بحرمانهم من هذه الأموال، بل تجاوز الأمر الامتناع عن دفع الجباية والمقاطعة الاقتصادية إلى إعلان الثورة والعصيان ضد الأغالبة[49].

وقد ارتكز خلفاء بني عبيد على المراجع الفقهية التي شرّعت منظومة من القوانين تصب في صالح الخلفاء العبيديين، وبالاطلاع على الفقه الشيعي الإسماعيلي يتضح جليا السند القانوني الذي اعتمد عليه العبيديون في إيجاد شرعية للسياسة الجبائية، التي سمحت بتنوع الضرائب وتعددها، ومصادرة الأملاك خاصة أملاك المعارضين لسياستهم، وإقطاع الأراضي الواسعة لمواليهم وحلفائهم، واعتبار الخليفة الفاطمي يمتلك كل شيء[50]، ولم يكن هذا إلا توظيف للدين في خدمة الدولة ومصالحها، التي ترتبط بشكل مباشر بالاستيلاء على كافة المقومات الاقتصادية، والتحرك سريعا لمصادرة الموارد المالية التي تعتبرها في أيدي المخالفين لها في المذهب والسياسة ممن تتوقع إقدامهم على الثورة، وفي هذا السياق أقدمت الدولة العبيدية على تعطيل العهود والوثائق التي حررها القضاة والفقهاء السُّنَّة، وصادرت الممتلكات بما في ذلك أملاك الأوقاف[51]، وفي خضم محاولة كل الأطراف استخدام الاقتصاد كأداة فاعلة في حسم الصراع، أقدم الفقهاء السُّنَّة على اعتبار العبيديين زنادقة ومرتدين ولا يجوز تقديم الخراج والصدقات لهم، لدواعي شرعية إلزامية لعموم أهل السُّنَّة والجماعة. وفي حقيقة الواقع نجد أنها إجراءات وسياسة ذات طبيعة مذهبية ترمي لإضعاف الدولة القائمة بقطع الموارد المالية عنها[52].

وتجدر الإشارة إلى الرسالة التي وجهها محمد بن تومرت (ت 524 هـ / 1130 م) إلى الموحدين، تتضمن فتوى بإهدار دم المرابطين وكل من تعاطف معهم، ومصادرة ممتلكاتهم

والاستيلاء على أرضهم، واعتبارهم كفرة مرتدين[53]، وهذا ما يبرر المجازر التي ارتكبت في حق العديد من سكان المدن والقرى مثلما وقع لسكان مدينتي وهران وتلمسان، حيث أقدم الموحدون على إراقة الدماء ومصادرة الأموال والأرزاق والأراضي وضمها إلى أملاك الدولة، وكل هذا جرى كما قلنا تحت غطاء فتاوى ابن تومرت[54].

3 – تأثير الموارد المالية في حياة الدول:

الحركات السياسية الطامحة لتحقيق مشروعها السياسي في إقامة دولة وفق مرجعية إيديولوجية على أسس عصبية أو مذهبية أو الدعوة الدينية تحتاج إلى دعم مالي وتأييد الحاضنة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس سعت هذه الحركات إلى اعتماد أساليب ووسائل متعددة لتحصيل المال. والحاجة الماسة للموارد المالية في حياة الدول تدفع السلطة الحاكمة إلى تشجيع الإنتاج وتوظيف المهارات المحلية الأصيلة والوافدة لتحقيق تنمية اقتصادية على كافة الأصعدة، إلا أن الرهان الكبير كان يتوقف على مستوى عقلية وسلوك الإنسان المغربي في الحاضرة، التي تعد مركزاً للأنشطة الحرفية والتجارية، وإنسان الريف والبادية باعتبارها مصدراً للمنتجات الزراعية والحيوانية، وتوفر بيئة غنية بمقومات الفلاحة والصناعة والتجارة، سمح بوفرة العائدات المالية. ومن هذا المنطلق نتساءل: أين تكمن أهمية الموارد الاقتصادية وعائداتها المالية في حياة الدول ببلاد المغرب الإسلامي؟

يمكن اعتبار أن العلاقة الوثيقة بين الموارد المالية وتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والحاجة المتزايدة للنفقات على حركة الفتح الإسلامي كانت ضرورة ملحة، وتجلى ذلك بوضوح من خلال القرار الذي اتخذه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (13 – 23 هـ/ 632 – 643 م) يقضي بتأميم الموارد الاقتصادية كالأرض والمعادن ووقفها على عموم المسلمين[55]، هذا الإجراء لم يكن عبثيا، بل له دلالات سوسيو اقتصادية بما يخدم أمن الدولة ومصالحها، كما وظف المال لإرضاء الفاتحين وتكريم تضحياتهم الجسيمة بتقسيم الغنائم عليهم، وبذلك ضمان استقرار الجيش الإسلامي، وتماسك مؤسسات الدولة وفق المرجعية الفقهية والمصالح السياسية، وتقنين هذه الإجراءات في كامل أقاليم البلاد المفتوحة. وقد أجمعت معظم المصادر الإسلامية على ثراء بلاد المغرب، ولهذا كانت محط أطماع الغزاة منذ

القدم، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير إقدام الكاهنة على حرق المزارع والضياع وتخريب العمائر، ومحاولاتها الحثيثة على قطع الموارد المالية وتجفيف المصادر الاقتصادية، التي تعد أحد أهم أسباب تعاقب الغزو على بلاد المغرب، والعامل الأساسي في نشأة الدول وزوالها، وما كان إقدام حسان بن النعمان (69 – 85 هـ/ 688 – 704 م) على إنشاء ديوان الخراج وترتيب الجباية، إلا لتأمين الموارد المالية للدولة الإسلامية[56].

والأكيد أن دوام الدولة وتزايد قوتها يتطلب وفرة المال، وهذا ما يفسر جهود الولاة في تحصيل الضرائب والاجتهاد في جمع الغنائم لإرضاء خلفاء بني أمية، إلا أن الغباء السياسي وسوء السيرة والتدبير تسبب في وقوع سلسلة من الثورات انتهت بقيام دول مستقلة وفقدان الخلافة الإسلامية لأهم مواردها الاقتصادية ببلاد المغرب[57]، إلا أن هناك إشارات في بعض المصادر تفيد بتراجع اقتصاد بلاد المغرب بسبب تدهور الفلاحة وانتشار نطاق الأراضي البور والموات، وكذلك تراجع العمارة، وتتجه هذه المصادر إلى تحميل العرب الفاتحين المسؤولية الكاملة على ذلك[58].

لا بد من الإشارة إلى دور الاقتصاد في نشأة الدول وتطورها، والذي أجبرها على اعتماد سياسة اقتصادية تقوم على استغلال أفضل للموارد والاجتهاد في تحصيل الأموال، وكان استنزاف الثروات سببا في ضعف الدول وانهيارها. فقد اتجه الرستميون إلى ترشيد نفقات الدولة وتوظيف أفضل لرؤوس الأموال في العمارة وإحياء الموات وتشجيع الحرف والتجارة، وفطنة منهم بأهمية الفلاحة وعائداتها المالية اعتمدوا سياسة تقوم على توسيع الأراضي المزروعة وإقامة المزارع والضياع، وقد انعكس ذلك جليا من خلال الازدهار الزراعي الذي عرفته تاهرت وما جاورها[59]، ولم يقتصر ذلك على الفلاحة بل كانت اهتماماتهم موجهة أيضا إلى الصناعة والتجارة، وعلى هذا الأساس تتضح الجهود المبذولة لتحصيل بعض المنتجات التي تقوم عليها الصناعة كاهتمامهم بإنتاج القطن والكتان[60].

والحقيقة أن هذا الاهتمام بالاقتصاد وما ترتب عنه من ازدهار واستقرار اجتماعي وسياسي اتفقت عليه كافة المصادر وفي مقدمتها المصادر الإخبارية والجغرافية، وفي هذا الشأن قال ابن الصغير المالكي (عاش في ق 3 هـ) فيما يتعلق بفترة إمامة أفلح بن عبد الوهاب (208 – 261 هـ/ 823 – 874 م): "وعمرت معه الدنيا وكثرت الأموال

والمستغلات، وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات، وتنافس الناس في البنيان حتى ابتنى الناس القصور والضياع خارج المدينة وأجروا الأنهر وانتشرت القبائل وعمرت العمائر وكثرت الأموال بأيديهم، وأمتت الساحات، وكثرت الأموال حتى أطغت أهل الحواضر والبوادي"[61].

كان ابن الصغير المالكي بليغا وواضحا إزاء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي آلت إليها الدولة الرستمية، وقد تجلى بوضوح الانعكاس الإيجابي للاقتصاد القوي على المجتمع الإباضي في الحواضر والأرياف والبوادي، وكان عاملا مباشرا في تحقيق أمن الدولة واستقرارها، وفضلا على ذلك كسب ولاء القبائل داخل تاهرت وخارجها، التي تعد صمام الأمان لديمومة الدولة.

وقد تفطن أئمة الإباضية ومشايخها ودعاتها إلى الضرورة الاقتصادية في قيام الدولة وزوالها، ولهذا كانت أنظار أئمة ودعاة الإباضية بالمشرق متعلقة بما يحدث في بلاد المغرب، ولا ينقطعون عن تقديم الدعم المالي وإصدار الفتاوى والنصائح لأئمة الدولة الرستمية بناءً على يقين تام بدور الاقتصاد في حياة الدول، وفي هذا السياق بعث أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة (ت 150 هـ / 768 م) إمام الإباضية في البصرة رسالة إلى إمام الدولة الرستمية بالمغرب عبد الرحمن بن رستم (160 – 168 هـ/ 776 - 784 م)، وفيها ربط ديمومة النظام بالعدالة والأمن الجبائي نظرا للصلة الوثيقة بينهما [62]، وفضلا على ذلك أن قراءة النصوص التاريخية يتبين منها المساعي الحثيثة لتحقيق الأمن الغذائي حتى إن الواقع الاقتصادي أجبرها على خوض الحرب ضد الأغالبة، وفرض سلطتها على المناطق الممتدة من صفاقس إلى سرت، ثم التوسع إلى قابس وجربة، وعلى إثر ذلك استولت على مساحات واسعة من المزارع والبساتين والضياع، وأنزلت عمالا على هذه المناطق لجباية الخراج والصدقات[63]، وقد حرصت الدولة الرستمية على تعيين الجباة على المنطقة الممتدة بين طرابلس وجبل نفوسة، وتمكنت من تحصيل أموال كثيرة بفضل تعدد الموارد الاقتصادية[64].

والأمر ذاته كان دافعا للأغالبة لإطلاق حملة عسكرية بغية التوسع على حساب الدولة الرستمية، حيث إن الدواعي الاقتصادية والحاجة الماسة للموارد المالية أشعل فتيل الحرب، واستولى الأغالبة على الحواضر والبوادي الغنية بالموارد الاقتصادية، ووصل الأمر إلى حد

الاستيلاء على ضواحي تاهرت وبناء مدينة أسموها العباسة سنة 239 هـ[65]، وتنصيب عمال لجباية الضرائب، ويعد ذلك تهديداً مباشراً وخطيراً على سلامة وأمن الدولة الرستمية؛ بسبب قطع مواردها المالية، مما استدعى تحرك الدولة الرستمية لإنهاء نفوذ الأغالبة على هذه المناطق.

وهذا ينم على حتمية استرجاع السيادة على منابع الاقتصاد بما يستوجبه الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي يعد أساس دوام الدولة، وهذا فرض على أئمة الدولة الرستمية إشراك مشايخ الإباضية في الحسبة لحماية الممتلكات العامة والخاصة[66]، وهذا بحد ذاته فطنة سياسية تدفع لإيجاد شراكة اجتماعية من أجل الحفاظ على اقتصاد الدولة، ولم تقتصر الفطنة والوعي السياسي بالضرورة الاقتصادية على فئة دون أخرى، بل شمل كافة شرائح المجتمع الإباضي في المغرب والمشرق، وتجدر الإشارة هنا إلى الفتوى الفقهية التي ساهمت بقوة في تضاعف مداخيل الدولة، حيث إن المرجعية الفقهية الإباضية حرَّمت دفع الزكاة إلاّ لإمام الإباضية في تاهرت، وعلى إثر ذلك تدفقت الأموال من المشرق وإفريقية على خزينة الدولة الرستمية[67]، وبناءً على ذلك استفادت تاهرت والمناطق الخاضعة لها من معونات مالية بعث بها إباضية المشرق[68]، وحرصاً على توظيف أمثل للأموال المقدمة اعتمدت الدولة سياسة ترشيد النفقات؛ بحيث قسمت الأموال إلى ثلاثة أقسام، فقد خصص القسم الأول للنفقة على الفقراء والمساكين بما يتطلبه تحقيق العدالة الاجتماعية، والقسم الثاني خصص لعمال الجباية، أما القسم الأخير خصص للإنفاق على العمارة ودعم الفلاحة والصناعة والتجارة من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار الأمني[69].

الجدير بالذكر أن عناية الدولة لم تكن مقتصرة على الفلاحة، بل نالت الصناعة والتجارة حظهما من خلال دعم الدولة لمختلف أنواع الصناعات والأسواق وتنظيم الأعمال وترتيبها والاقتصار على الجباية الشرعية، وسرعان ما حصدت الدولة الرستمية نتائج سياستها وأمنت مصادر أموالها، وفي هذا السياق نذكر أن يبيب بن زلغين (عاش في ق 3 هـ) لوحده كان يملك 300 ألف شاة، و30 ألف ناقة، و12 ألف حمار، أما محمد بن جرني امتلك الأراضي الشاسعة حتى بلغ مقدار الجباية التي كان يدفعها آلاف الأحمال من الحبوب في السنة، وبلغ أندر زرعه كالجبال يرى من مسافات بعيدة[70]، وقد اتسعت محلات الحرفيين

وكثرت، وكانوا مهرة في العديد من الصناعات وفي مقدمتها صناعة الطواحين، التي كانت تجلب لها الحجارة من إفريقية[71]، ووفقا لذلك تمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي[72].

وفيما يتعلق بالعبيديين فقد اعتمدوا على النهج السياسي الذي اتبعه من سبقهم من الدول، والذي يقوم على شراء الولاء والذمم بالمال والمصالح، وفي هذا السياق استخدم عبيد الله المهدي (297 – 322 هـ/ 909 – 934 م) المال والإقطاع لشراء ذمم شيوخ كتامة وغيرها من القبائل، وضمان ولاء قواد الجيش[73]، وهذا ما عَوَّلَ عليه حفيده إسماعيل المنصور (334 – 341 هـ/ 946 – 953 م) حين يئس من ملاحقة زناته واستمرار صراعها المرير مع الدولة منذ نشأتها، حيث أقدم على توزيع الأموال والعطايا على زناته وأعطى محمد بن خزر حوالي 10 آلاف دينار، وقبل هذا كان قد أوثق ولاء أوليائه وأنصاره من صنهاجة وكتامة بالعطايا من الذهب والمال والكسى والطعام والطرف والتحف[74].

والواضح أن الطموح السياسي والرغبة الجامحة في الاستيلاء على المشرق بدءاً من مصر لأساب مختلفة، وكذلك التحديات الأمنية بسبب استمرار ثورات قبائل زناته وتزايد أطماع بني أمية في بلاد المغرب، أجبر بني عبيد لاستخدام كافة الوسائل والأساليب من أجل جمع وتحصيل المال للإنفاق على الجيش وزعماء القبائل الموالية لهم، وكذلك محاولة استخدام المال لشراء ذمم شيوخ القبائل المعادية لهم، وتوفير ما يلزم من أموال للإنفاق على مؤسسات الدولة، وعلى هذا الأساس أقدم عبيد الله المهدي وخلفاؤه من بعده على تنويع مصادر التمويل المالي من خلال إنشاء العديد من الدواوين كديوان الخراج، وديوان الضياع، وديوان الكشف[75]، وديوان الأوقاف لتسجيل وإحصاء الأملاك المحبسة قصد تقييدها وفرض الجباية عليها[76]، وديوان المواريث الذي يختص بتسجيل المزارع والضياع وأنواع الممتلكات التي لا وارث لها، ويسمح للدولة بوضع يدها عليها والتصرف فيها كما تشاء[77]، وبتنوع الدواوين تعددت الضرائب وتنوعت؛ ولم تكتف الدولة العبيدية بعائدات الخراج التي كان يجمعها عمال الجباية من جميع أقاليم بلاد المغرب حرصاً منهم على تحصيل أكبر قدر ممكن من المال، بل الأمر ذاته انطبق على صيد المرجان خاصة في مرسى الخرز، الذي تولى جبايته أمناء ومعاونون لهم[78]. ومن أنواع الضرائب المحصلة، نذكر: ضريبة التقسيط على الضياع التي فرضت سنة 303 هـ، وضريبة التضييع التي تم الإعلان عنها سنة

305 هـ[79]، وهذا بالإضافة إلى الضريبة التي فرضها المعز لدين الله الفاطمي (341 – 365 هـ/ 952 – 975 م) قبيل مغادرته لبلاد المغرب ثم تراجع عنها بسبب سخط وغضب كتامة[80].

والحقيقة أن مصير الدولة وقدرتها على تحمل أعبائها يتوقف على مقدار حجم مداخيلها، وقد أفادت بعض المصادر بإحصاء أموال الجباية، حيث بلغت أموال الزكاة حوالي ألف دينار في شهر رمضان دون أن يشير المصدر إلى تاريخ تحصيلها[81]، وبلغت عائدات الخراج ثمانمائة ألف دينار سنة 336 هـ[82]، كما بلغ مقدار الجباية حوالي أربعة وعشرين ألف دينار سنة 357 هـ[83]، وفي نفس السياق فإن الحاجة الماسة للمال من أجل بناء الدولة، وتعبئة الجيش لمواجهة الأعداء وإخماد الثورات كانت دافعا للمعز لدين الله الفاطمي لوضع سياسة لواليه على بلاد المغرب تقوم على عدم رفع الجباية على أهل البادية[84].

وتجدر الإشارة إلى أنه لولا وفرة المال لما تمكن عبيد الله المهدي من بناء مدينة المهدية وملء خزائنها بالطعام والأرزاق تحسبا لخروج أبي يزيد مخلد بن كيداد الذي فرض عليها الحصار سنة 333 هـ، وكذلك تمصير مدينة المحمدية التي صارت تسمى المسيلة وملء خزائنها بأنواع الحبوب والأطعمة تحسبا للأخطار التي تحدق بالدولة، وقد استعان بها إسماعيل المنصور الفاطمي خلال ملاحقته لأبي يزيد مخلد بن كيداد[85]، وبناءً على ذلك كان اهتمام الدولة واضحا بتنمية الموارد الاقتصادية وتأمينها، وقد فرضت منظومة قوانين متكاملة لمراقبة عمال الجباية وعملية تحصيل أموال الضرائب وحماية المنتجين، وكانت أعباء هذا النظام الصارم تقوم على عاتق القضاة الذين يتمتعون بسلطة واسعة في مراقبة ومحاسبة الولاة والعمال في كافة أرجاء الدولة، وفي هذا السياق أشرف قاضي القضاة النعمان على تسيير وتوجيه القضاة إلى كافة حواضر وأرياف وبوادي بلاد المغرب الخاضعة للدولة العبيدية للوقوف على مجريات الأمور بأنفسهم في ظل خلافة المعز لدين الله الفاطمي[86].

علاوة على ذلك، إن الدولة انتهجت سياسة تقوم على التضييق والتجويع ومصادرة الأملاك، والحرق والدمار في تعاملها مع الخصوم والأعداء كاستراتيجية ترمي إلى حرمانهم من الموارد المالية وتجفيفها حتى لا تكون لهم القدرة على التعبئة والمواجهة، وقد أشارت المصادر إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المأساوي الذي آل إليه الإباضية في تاهرت وما

جاورها من فقر وبؤس وحرمان في فترة حكم العبيديين، وهذا على عكس ما كانوا عليه من ثراء وازدهار في فترة حكم الرستميين[87]، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال ما تضمنته النوازل الفقهية من خراب وحرق وحصار طال المزارع والضياع وأرزاق الناس وإجبارهم على الهجرة من مدنهم وقراهم وبواديهم[88]، والغرض من ذلك كله واضح يتمثل في تجفيف الموارد المالية وإنهاك الحواضن الاجتماعية للحركات الثورية المناوئة للسلطة على أساس "المال يؤسس السلطة والنفوذ ويُقَوّم دُولا ويسقط أخرى".

وإدراك هذه الحقيقة هي التي دفعت العبيديين إلى اتباع سياسة الخراب والتجويع والتهجير ضد معارضيهم، ومن هذا المنطلق أقدم إسماعيل المنصور على تدمير حواضر وقرى بأكملها وتهجير أهلها وسلب ونهب أملاكهم وحرق مزارعهم وضياعهم والقضاء على أسباب معاشهم، مثلما وقع لمدينة غديروان وقلعة كيانة الواقعة بالقرب من قلعة بني حماد[89].

وفي السياق ذاته تضمنت بعض المصادر رسالة سياسية واضحة على لسان المعز لدين الله الفاطمي، جاء فيها: "ما ألونا في طلب عمارتها ولكنها وغيرها من المدن التي واقعت أولياءنا في ابتداء أمرنا لن تُفلح أبدا، ولا تزال الفتن بها حتى تأتي عليها ... ثم ذكر المدن التي سلمت ودخلت في الطاعة وما أعقبها الله به من الأمن والخير والعمارة"[90].

وفي سياق تدافع الدول حول مصادر الاقتصاد والمال، انصب اهتمام الدولة الأموية بالأندلس إزاء الاستيلاء على بلاد المغرب والعمل على تقويض موارد العبيديين، وبذلك دخلت في صراع مرير مع الدولة العبيدية، تمكنت خلاله من بسط نفوذها على المغربين الأقصى والأوسط خاصة سنتي 341 هـ و391 هـ، حتى تجاوز نفوذها مدينة تاهرت، واستفادت من ولاء قبائل زناته التي أعلنت بيعتها للخليفة الأموي بالأندلس لدواعي مذهبية ومالية، وعَيّن بنو أمية الولاة والجُباة لتحصيل أموال الخراج والصدقات التي تجاوز مقدارها خمسة آلاف قنطار من كافة الأقطار الخاضعة للأمويين[91].

علاوة على ذلك، إن تأسيس كيان سياسي يُلزم الدولة الناشئة برسم خريطة جيوسياسية على أساس الموارد الاقتصادية، وهذا يكسبها مكامن القوة ويُدر عليها الأموال، وهذا المبدأ أجبر مؤسس الدولة الحمادية الاستجابة لأوامر أخيه المنصور بن بلقين (373 – 393 هـ/

995 – 1015 م) أمير الدولة الزيرية في دفع خطر قبائل زناته بشرط أن يمتلك كل أرض يفتحها، والمبدأ ذاته دفعه في موضع آخر للامتناع عن تنفيذ أوامر ابن أخيه باديس بن المنصور (393 – 426 هـ/ 1015 – 1048 م) بالانسحاب من بعض المناطق كقسنطينة وتيجس وما حولها لصالح الدولة الزيرية[92]، الظاهر من هذه الأحداث أنه تنافس سياسي وطموح كلا الطرفين لبسط نفوذه وتوسيع سيطرته على حساب الآخر، لكن في حقيقة الأمر لا يتعدى كونه سباقا حتميا يجبر الطرفين على ضمان موارده المالية، ووضع خريطة سياسية تشمل مكامن القوة الاقتصادية، الذي يتجلى بوضوح في مناطق الصراع التي تزخر بتنوع مواردها من خصوبة التربة وكثرة وتنوع الموارد المائية، وكثرة الزرع والضرع، ووفرة المقومات البشرية.

وبناءً على هذا الاعتبار دفعت الدولة الزيرية القبائل للتمرد على الحماديين، وافتعال الاضطرابات والفوضى، الأمر الذي أرغم الحماديين على الشروع في التفاوض وعقد الصلح من أجل التفرغ لتأديب هذه القبائل وفرض الأمن سنة 409 هـ[93].

ولا بد من التذكير أن الناصر بن علناس (454 – 481 هـ/ 1083 – 1110 م) كان يمتلك الفطنة السياسية حين أقدم على توسيع الدولة الحمادية شمالا وجنوبا لتضم حواضر مفعمة بالصناعة والتجارة، وأرياف وبوادي غنية بالزرع والضرع، وعلى إثر ذلك تضاعفت عائدات الجباية وأكسب الدولة القدرة على التعمير والتمصير، وظهر ذلك جليا من خلال بناء مدينة بجاية واتخاذها عاصمة لدولته، وعمرها بالأسواق وأنواع الصناعات والحمامات والفنادق، واتخذ فيها القصور والحدائق والمزارع والضياع، وهذا ينم على الازدهار الاقتصادي الذي حققه بنو حماد[94]، والذي يتضح من خلال عائدات الجباية؛ فمثلا بلغ تحصيل أموال الجباية في مدينة عنابة لوحدها حوالي عشرين ألف دينار، ومن مدينة مرسى الخرز حوالي عشرة آلاف دينار، وبلغ مهر زواج عبد الله بن حماد حوالي مائة ألف دينار[95]، وأما فيما يتعلق بأمير الدولة الزيرية فقد تحصل على هدايا ثمينة أهداه إياها والي مدينة بسكرة، وقد تضمنت ما يقارب أربعمائة فرس وعدد من البغال وأكثر من مائة حمل من المال[96]. وفي مجمل الأحداث دلالة على فرض الأمن وسيادة الدولة، وهذا يفسر ما أقدم عليه الزيريون من تخريب مدينة ميلة، وكذلك أشير سنة 440 هـ التي تعرضت للنهب

والسلب وتهجير أهلها ولم تعمر إلا في سنة 455 هـ[97]، والأكيد أن دخول القبائل العربية في بادئ الأمر كان لصالح الحماديين؛ لأن ذلك أدى إلى تراجع الأمن بإفريقية وضعف دولة الزيريين، الذين صاروا غير قادرين على كبح أطماع الحماديين لانشغالهم بالتصدي لخطر القبائل العربية، وفي الوقت ذاته استفادت الدولة الحمادية من أموال وخبرة المهاجرين من إفريقية اللاّجئين إلى المغرب الأوسط بحثا عن الأمن[98]، إلا أن هذا لم يدم طويلا إذ سرعان ما انتقل الخطر إلى المغرب الأوسط، وعجزت الدولة الحمادية عن إيقافهم خاصة بعد الهزيمة التي منيت بها أمامهم في معركة سبيبة سنة 457 هـ[99] .

وقد تزايد القلق على مصادر التمويل الذي غالبا ما يؤدي إلى اختلال النظام، وهذا برمته يضاعف أعباء الدولة ويفرض عليها الشروع في التفاوض وتقديم التنازلات، هذا إذا علمنا حقيقة الوضع المأساوي الذي آل إليه المغرب الأوسط، ولإضفاء صورة أوضح عن ما حدث نستعرض بعض أقوال الجغرافيين والمؤرخين. قال البكري خلال وصفه مدينة سطيف: "... غلبتهم عليها العرب وكانوا يعشرونهم إذا دخلوها ..."[100]. وقال الإدريسي: "ثم إلى حصن الناظور إلى سوق الخميس وبه المنزل وهذه الأرض كلها تجولها العرب وتضر بأهلها، وسوق الخميس حصن في أعلى جبل، وبه مياه جارية، ولا تقدر العرب عليه؛ لمنعته، وبه من المزارع والمنافع قليل"[101]. وقال أيضا: "... ومنه إلى المطماطة؛ وهو فحص في أعلى جبل، ومنه إلى سوق الاثنين وبه المنزل؛ وهو قصر حصين، والعرب محدقة بأرضه، وفيه رجال يحرسونه مع سائر أهله ... إلى حصن القلعة مرحلة، وجميع هذه الحصون أهلها مع العرب في مهادنة وربما أضر بعضهم ببعض، غير أن أيدي الأجناد فيها مقبوضة وأيدي العرب مطلقة في الإضرار، وموجب ذلك أن العرب لها دية مقتولها وليس عليها دية فيمن تقتل"[102]. وقال لسان الدين بن الخطيب: "... فسبوا البلاد، وأيتموا الأولاد، وانتهبوا الطارف والتلاد ... إلى اليوم والخطب بهم لا يرفع، والوطن الخصيب الرحيب قفر ..."[103].

فضلا على ذلك، أفادت كتب النوازل بمعلومات هامة عن حقيقة الوضع، جاء في إحدى النوازل: "وسئل: عمّن ابتلي به المسلمون من هؤلاء العرب الذين اقتطعوا أرضهم ورباعهم ومنازلهم، واقتسموها بالسيف، وحالوا بينهم وبينها، فيخرج الناس إلى الحرث

والحصاد، وجمع الزيتون، مستوجزين مستعجلين إلى الرجوع إلى مدائنهم، فيخاف كل واحد منهم إن تأخر عن أصحابه على نفسه وماله، يتركون في الحرث أرضهم ويحرثون غيرها بحكم وقسم العرب، ويتركون كثيرا من زيتونهم عند جمعه لبعدهم عنه ..."[104]. وقد أقدمت القبائل العربية على تغوير الآبار والعيون وتخريب المنشآت المائية[105]، وحرق المدن والقرى واضطرار أهلها للهجرة؛ بحثا عن الأمن، مثلما حدث لمدينة سدراته الإباضية، وكانت قبل ذلك مدينة مزدهرة عامرة[106]، وقد بلغت غارات العرب إلى غاية جبال الباب جنوب بجاية[107]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ضعف الدولة وعدم قدرتها على ردعهم دفعها لإرضائهم، وصار العرب يفرضون الجباية على الحواضر والقرى ويمارسون الخفارة، وفي هذا السياق أفاد الإدريسي أن العرب سيطروا على المسالك والطرق، ولم يسمحوا للناس بالحركة والتنقل إلا بإذن منهم تحت الرقابة والحراسة، مثلما كان حال سكان جبل أوراس وحصن بادس، كما اضطر سكان قسنطينة إلى إشراك العرب في الحرث والإنتاج[108].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم أنواع المصادر امتلأت بأخبار العرب وإضرارهم باقتصاد دول المغرب الإسلامي، ومن هذا المنطلق حمّل الدباغ العرب مسؤولية الخراب الذي طال أقاليم بلاد المغرب[109]، وفضلا على ذلك إهمال الفلاحة وتحول الأرض الخصبة إلى أرض رعوية وموات[110]، ولم يقتصر الأمر على الصراعات السياسية وخطر القبائل العربية، بل هناك خطر لا يقل أهمية يكمن في الجوائح والكوارث الطبيعية، نذكر منها فيضان نهر سيرات الذي أدى إلى خراب الأراضي والمزارع والضياع على امتداد ضفافه، وأجبر سكان تلك المناطق على الهجرة[111].

والوقائع التاريخية أثبتت أن الملوك والأمراء مهما حاولوا في بادئ الأمر إظهار التمسك بالضوابط الشرعية الإسلامية فيما يتعلق بالجباية والضرائب بهدف خلق السند الشرعي للدولة خاصة في مرحلة نشأتها، إلا أنه سرعان ما يضطر هؤلاء إلى اللجوء لفرض الضرائب غير الشرعية تحت تأثير ضغط الظروف السياسية والعسكرية وتضاعف نفقات الدولة.

ومن هذا المنطلق تتفق معظم المصادر على أن يوسف بن تاشفين مؤسس دولة المرابطين (454 – 500 هـ/ 1062 – 1106 م) أمر بإلغاء كافة المكوس والضرائب غير الشرعية

وشدد على ذلك[112]، إلا أن هذا الوضع تغير تماما تحت ضغط الحاجة المتزايدة للمال للإنفاق على الدولة والتصدي للأخطار المحدقة بها، وقد انتهج المرابطون سياسة تقوم على تنويع مصادر الدخل.

وفي هذا السياق فرضت الدولة المرابطية ما يعرف بالتثليث أو التطبيب، وكذلك التخميس على القبائل الراغبة في الانضمام إليهم؛ حيث يدفع هؤلاء ثلث أو خمس أموالهم إلى الدولة[113]، واستمرت هذه السياسة في عهد ابنه علي بن يوسف بن تاشفين (500 – 537 هـ/ 1106 – 1145 م)[114]، وقد تنوعت الضرائب وتعددت، نذكر منها: الرحاب، والقبالة، المعونة، والخرص، والتعتيب[115].

وفي سياق تنويع الموارد المالية اهتمت بالجانب العسكري والفتوحات لما تدره من غنائم وأموال، كما تحكمت في المسالك والطرق والمحطات التجارية خاصة تجارة الذهب[116]، ولم يقتصر الأمر على هذا بل شجعت الدولة المرابطية الفلاحة، ودفعت الفلاحين لزراعة بعض أنواع المزروعات التي لها عائدات مالية كبيرة، مثل تشجيعهم على غرس شجر التوت وتربية دودة القز لإنتاج الحرير[117]، وكان استخدام المال والإقطاع حاضرا عند المرابطين في شراء ولاء شيوخ القبائل وقواد الجيش والفقهاء، الذين تمتعوا بامتيازات واسعة في ظل الدولة المرابطية[118].

ولا بد من الإشارة إلى أن المواقف السياسية تتحدد حسب المصالح الاقتصادية، وتُوظف المرجعية الفقهية لإضفاء الشرعية القانونية على الدولة وتؤمن لها الدعم المالي، ولا يخفى عن أحد توظيف الدين لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، ويصل الأمر إلى حد تكفير النظام القائم أو المخالفين والخصوم، والأمر برمته يرتبط بالحاجة للأموال، وتكفير الآخر يتيح إراقة دمه وسلب أمواله ومصادرة أرضه وسبي نسائه وذراريه، وهذا تجلى بوضوح في فتاوى مُنظِّر الدعوة الموحدية وإمامها محمد بن تومرت، التي اعتمد عليها الموحدون لتبرير سياسة القتل والإبادة ومصادرة الأرض والأملاك والسبي وغير ذلك، مثلما وقع لمدينتي وهران وتلمسان[119].

وفي هذا السياق اعتبر عبد المؤمن بن علي أن أرض المغرب فتحت عنوة، وبذلك وجد سندا شرعيا لتضع الدولة الموحدية يدها على الأرض وتقنينها[120]، وفي هذا الاتجاه أقدم على

مسح جميع أرض بلاد المغرب لإحصاء مقدار حجم مساحة الأرض الواجب فرض الجباية عليها، وقد اتفقت معظم المصادر على اعتبار أن عبد المؤمن بن علي هو أول من فرض الخراج[121].

إلا أن هذا الرأي يبدو بعيدا عن الصحة خاصة إذا علمنا أن فرض ضريبة الخراج تعود إلى فترة حكم حسان بن النعمان الذي استحدث ديوانا للخراج[122]، والملاحظ أن الأمر يتضح أكثر في سياسة عبيد الله المهدي الذي اجتهد في تحصيل ضريبة الخراج وخصص لها ديوانا عاما في القيروان[123]. ولم يخرج عبد المؤمن بن علي عن المسلك السياسي الذي اتبعه من سبقه، حين أعلن في بادئ الأمر عن الالتزام بالضرائب الشرعية وشدد على ذلك، وتوعد كل من خالف من الولاة والعمال بالعزل والسجن والنفي، ووجه اهتمامه البليغ بالطلبة خاصة طلبة تلمسان وبجاية، وكذلك مشايخ الموحدين ليختار منهم الولاة والعمال[124].

إلا أن الدولة الموحدية مثلها مثل بقية الدول التي اندثرت لجأت إلى تنويع الضرائب وعدم الاكتفاء بالجباية الشرعية، واستخدمت المال والإقطاع في سياق سياسة شراء الذمم والولاءات، فقد أقطع الموحدون أراضي خصبة واسعة على وادي شلف لابن منديل أمير مغراوة، وكذلك طلبة بجاية استفادوا من إقطاع أرض خصبة واسعة[125]. وتجدر الإشارة إلى أنه في سياق مساعي عبد المؤمن بن علي التحري والتقصي في اختيار ولاته وعماله وتكوينهم ليكونوا أهلا للمسؤولية، أقدم على إنشاء مدرسة في قصره تختص بتكوين الولاة والعمال، وتقوم على نظام تعليمي صارم يتضمن حفظ القرآن وبعض العلوم الشرعية كالحديث والفقه، وتلقين طرق وأساليب تسيير الإدارة وتدبير شؤون الولاية إلى جانب ممارسة فنون القتال والفروسية[126].

وعلى هذا الأساس فإن الاهتمام بمصادر الاقتصاد والمال يتطلب وضع معيار الكفاءة والخبرة وحسن التسيير والتدبير في اختيار الولاة؛ فمثلا تولى أبو الحسن علي بن أبي حفص عمر بن عبد المؤمن ولاية بجاية وتلمسان، وكان مهندساً بارعاً في الهندسة المائية وفنون الفلاحة والعمارة، فحقق ازدهاراً اقتصاديا وفرض الأمن، ونجم عن ذلك تضاعف عائدات الجباية في المغرب الأوسط[127]. وقد أتت هذه السياسة بنتائج مرضية؛ حيث

أشارت العديد من المصادر إلى الرخاء الاقتصادي وارتفاع مقدار أموال الجباية، وانعكس ذلك بوضوح على الجانب الأمني، فقد بلغ خراج إفريقية لوحدها حمولة مائة وخمسين بغلا، وهذا باستثناء خراج بجاية وتلمسان وأعمالهما[128].

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، تمكنا من وضع تصور شبه شامل لعلاقة الاقتصاد بالدولة في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، الذي ارتبط فيه مصير الدولة منذ نشأتها إلى غاية زوالها بالموارد المالية، وبناءً على ذلك نقدم بعض مخرجات هذا البحث المتمثلة فيما يلي:

– قيام الدول وزوالها في القرون الوسطى لم يقتصر على دوافع سياسية ودينية ومذهبية وقبلية، بل كذلك ارتبط مصير الدول بمقدار مواردها الاقتصادية.

– الواقع أن جميع المشاكل تبدأ في معظمها اقتصادية، ثم تتحول إلى أزمات اجتماعية، وتتطور وتتأزم فتصير أزمات سياسية تهدد مصير كيان الدولة، وتزعزع أمنها ووحدتها. كما أن توظيف المال في السياسة أشاع سيادة ظاهرة شراء ذمم وولاء شيوخ القبائل وقواد الجيش بالأموال والإقطاع.

– توظيف الدين في خدمة السلطة؛ حيث يجمع الفقهاء والسلطة مصالح مشتركة، ويتجلى ذلك في تقنين فقهاء السلطة شرعية الدولة وحقها في امتلاك الموارد المالية والتصرف فيها كما تشاء، وفي المقابل منحت السلطة امتيازات مالية واجتماعية واسعة للفقهاء الموالين لها.

– كان للثلاثية "الاقتصاد والدولة والمجتمع" تأثير بالغ الأهمية في رسم الخريطة السياسية لدول المغرب الإسلامي، وارتبط حضور الدولة بالازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ورغم النزعة العصبية والمذهبية الطاغية على مبدأ قيام الدول وزوالها، إلا أن الأنظمة الحاكمة والحركات الثائرة عليها لا يمكنهما الصمود والانتصار إلا بتوفر الموارد المالية، وهذا ما استمر عليه الحال حتى في الفترة المعاصرة.

– الموارد المالية في هذه الفترة كانت تشكل محور الصراع والتدافع بين دول المغرب الإسلامي؛ باعتبارها عاملا مفصليا في مراحل تطور الدولة من نشأتها إلى زوالها.

– سعي دول المغرب الإسلامي إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية بما تمليه الحاجة

المتزايدة للموارد الاقتصادية، التي تمثل صمام الأمان للاستقرار الأمني والاجتماعي.

– دور المرجعية الفقهية في تأمين الدعم المالي، وتثبيت سلطة الدولة على مصادر الاقتصاد وعائداته المالية، وفي مقدمتها أموال الجباية.

– الجدير بالذكر في هذه الخاتمة أن القبائل العربية لم تكن طامحة في السلطة أو إقامة دولة، لهذا اعتمدت الدول المغربية عامل المال والإقطاع لدرء خطرهم على أمن الدولة والمجتمع وتأمين مواردها الاقتصادية.

الهوامش:

[1] المسالك والممالك، الأصطخري، بيروت دار صادر، بدون تاريخ، ص 38.

[2] اصورة الأرض، ابن حوقل، ليدن، مطبعة بريل، ط 2، 1939، ص 67 – 74.

[3] نفسه، ص 67.

[4] نفسه، ص 68، 73، 74.

[5] كتاب البلدان، اليعقوبي، ليدن، مطبعة بريل، 1890، ص 142.

[6] أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المقدسي، ليدن، مطبعة بريل، ط 2، 1906، ص 23.

[7] صورة الأرض، ابن حوقل ، ص 83.

[8] البلدان، اليعقوبي، ص 149.

[9] أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المقدسي، ص 228، 230؛ صورة الأرض، ابن حوقل، ص 76، 77، 78، 85، 87، 89؛ المسالك والممالك، البيكري، تحقيق جمال طلبة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 2003، م 2، ص 251، 252، 253، 260، 263؛ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، 2010، م 1، ص 248، 251، 252، 253، 258، 261، 271، 272؛ الاستبصار في عجائب الأمصار، مؤلف مجهول، تعليق سعد زغلول، بغداد، دار الشؤون الثقافية، بدون تاريخ، ص 176؛ كتاب الجغرافية، الزهري محمد بن أبي بكر الغرناطي، تحقيق محمد حاج صادق، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، المركز الإسلامي للطباعة، بدون تاريخ، ص 113، 114.

[10] المصدر نفسه، ص 107؛ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المقدسي، ص 230، 236؛ المسالك والممالك، البكري، ص 264، 255؛ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 264، 271، 278؛ الاستبصار في عجائب الأمصار، مؤلف مجهول، ص 173.

[11] المصدر نفسه، ص 179.

[12] صورة الأرض، ابن حوقل، ص 79.

[13] نفسه، ص 103.

[14] نفسه، ص 100.

[15] نفسه، ص 75.

[16] نفسه، ص 76.

[17] نفسه، ص 76، 77، 78، 85، 86.

[18] المسالك والممالك، البكري ، م 2، ص 234، 239، 240، 250، 259، 264.

[19] صورة الأرض، ابن حوقل، ص 98.

[20] كتاب السير، الشماخي، تحقيق محمد حسن، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط 1، 2009، ج 2، ص 340.

[21] " النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري. العاشر الميلادي**":** بلهواري فاطمة، **مجلة كان التاريخية،** السنة 3، العدد 8، ص ص 30.

[22] نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، ابن القطان المراكشي، تحقيق محمود علي مكّي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 2،بدون تاريخ، ص 176.

[23] البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عِذاري المراكشي، تحقيق ج.س.كولان وليفي بروفنسال، بيروت، دار الثقافة، ط 3، 1983، ج 1، ص 274.

[24] صورة الأرض، ابن حوقل، ص 76، 78.

[25] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 254.

[26] تاريخ إفريقية والمغرب، الرقيق القيرواني، تحقيق محمد زينهم، القاهرة، دار الفرجاني، ط 1، 1994، ص 42.

[27] صورة الأرض، ابن حوقل، ص 85، 86.

[28] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 261.

[29] تفسه، ص 226، 227.

[30] نفسه، ص 228.

[31] صورة الأرض، ابن حوقل، ص 67.

[32] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 260.

[33] كتاب الجغرافية، الزهري محمد بن أبي بكر الغرناطي، ص 127.

[34] كتاب النبات، الدّينوري أبو حنيفة، تحقيق برنهارد لفين، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، مؤسسة الرّيان، 2009، ج 3، ص 99، 100، 102.

[35] نفسه، ص 86، 90، 99.

[36] نفسه، ص 89، 102، 103، 122، 124، 125، 127.

[37] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 259.

[38] في آداب الحسبة، السقطي المالكي، باريس، مكتبة إرنست، بدون تاريخ، ص 38.

[39] المسالك والممالك، البكري، م 2، ص 233، 263.

[40] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 260، 263.

[41] الاستبصار في عجائب الأمصار، مؤلف مجهول، ص 173.

[42] المقدمة، ابن خلدون عبد الرحمن، بيروت، دار الفكر، ط 1، 2004، ص 427، 428.

[43] طبقات المشايخ بالمغرب، الدّرجيني، تحقيق إبراهيم طلاّي، قسنطينة، الجزائر، مطبعة البعث، بدون تاريخ، ج 2، ص 398.

[44] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 260، 263.

[45] المسالك والممالك، الأصطخري، ص 45؛ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 252، 259؛ النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، عز الدين عمر موسى، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 2003، ص 232، 233، 236، 237.

[46] صورة الأرض، ابن حوقل، ص 75، 78، 79.

[47] نفسه، ص 67، 68، 69، 72، 73، 74، 79

[48] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 229 – 234.

[49] أصول الدينونة الصافية، أبو حفص عمروس، تحقيق حاج أحمد بن حمو، مسقط، عمان، منشورات وزارة التراث والثقافة، ط 1، 1999، ص 43.

[50] دعائم الإسلام، القاضي النعمان، تحقيق علي آصف بن علي، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1963، ج 1، ص 265.

[51] رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية، المالكي، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1994، ج 2، ص 56.

[52] ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، ضبط وتصحيح محمد سالم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،ط 1، 1998، ج 2، ص 287، 288، 292؛ فتاوى أبي الحسن اللخمي القيرواني، من نفائس فتاوى فقهاء الغرب الإسلامي، جمع وتحقيق حميد بن محمد لحمر، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب، بدون تاريخ، ص 116.

[53] أعز ما يطلب، محمد بن تومرت، تحقيق عمار طالبي، الجزائر، دار موفم، 2011.، ص 261.

[54] الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، ابن سماك العاملي، تحقيق عبد القادر بوباية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 2010، ص 206.

[55] النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق محمد الأمين بوخبزة، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1999، ج 10، ص 489.

[56] معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، الدّباغ، علّق عليه أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوحي، تصحيح إبراهيم شبوح، مصر، مكتبة الخانجي، 1968، ج 1، ص 35، 36، 48، 49؛ البلدان وفتوحها وأحكامها، البلاذري، تحقيق نجيب الماجدي، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ط 1، 2008، ص 212، 213؛ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عِذاري المراكشي، ج 1، ص 12؛ تاريخ إفريقية والمغرب، الرقيق القيرواني، ص 42، 48، 49؛ نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، ج 24، تحقيق عبد المجيد ترحيني، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 2004، ج 24، ص 14؛ رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية، المالكي، ج 1، ص 56، 111؛ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ابن خلدون عبد الرحمن، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 2، 2003، ج 6، ص 128.

[57] تجدر الإشارة إلى أن سوء السيرة والسياسة الخاطئة التي اعتمدها ولاة المغرب خاصة في عهد يزيد بن أبي مسلم، الذي تولى الولاية سنة 101 هـ، وأساء السيرة وأرهق البربر بالضرائب، وأراد أن يُقدم على وسم أيدي حرسه من البربر في إحدى اليدين حرسي والأخرى اسم الحارس مقتديا في ذلك بالرومان. والأخطر ما قام به عبيد الله بن الحبحاب الذي تولى ولاية إفريقية والمغرب سنة 116 هـ، وعامله على طنجة عبد الله بن عمر المرادي من تقديم البربر في الغزو وتأخيرهم في الغنائم، وتخميسهم، واعتبارهم فيئا للمسلمين، وبقر الماشية لإخراج سخالها من أجل الحصول على الجلود العسلية أو الفراء البيض، والأخطر من ذلك كله سبي نساء البربر الجميلات وتقديمهم للخلفاء. ينظر: تاريخ إفريقية والمغرب، الرقيق القيرواني، ص 64، 67؛ تاريخ الأمم والملوك، الطبري، تحقيق مصطفى السيد وطارق سالم، بيروت، لبنان، المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ، ج 4، ص 105، 106؛ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى،

السّلاوي، اعتنى به محمد عثمان، ط 1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 2007، م 1، ص 88، 90، 91؛ دور زناته في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، محمد بن عميرة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 58.

[58] النوادر والزيادات، ابن أبي زيد القيرواني، ج 10، ص 492، 493

[59] البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عِذاري المراكشي، ج 1، ص 198.

[60] البلدان، اليعقوبي، ص 149.

[61] أخبار الأئمة الرستميين، ابن الصغير المالكي، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1986، ص 61، 62

[62] – نقلا عن – الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية، سليمان الباروني، قسنطينة، الجزائر،، دار البعث، ط 3، 2002، ص 211، 212.

[63] هوّارة ودورها في تاريخ المغرب، عمر تابليت، ط 1، الجزائر، دار الألمعية،ط 1، 2011، ص 96، 97.

[64] البلدان، اليعقوبي، ص 135، 136.

[65] البلدان وفتوحها وأحكامها، البلاذري، ص 219، 220.

[66] طبقات مشايخ المغرب، الدرجيني، ج 2، ص 297.

[67] أصول الدينونة الصافية، أبو حفص عمروس، ص 43.

[68] أخبار الأئمة الرستميين، ابن الصغير المالكي، ص 35، 36؛ سير الأئمة وأخبارهم، أبو زكرياء يحيى الورجلاني، تحقيق إسماعيل العربي، الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، 1979، ص 54.

[69] أخبار الأئمة الرستميين، ابن الصغير المالكي، ص 41.

[70] السير، الشماخي، ج 2، ص 340، 341.

[71] الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160- 296 ه)، محمد عيسى الحريري، الكويت، دار القلم، ط 3، 1987، ص 232.

[72] "المجتمع التاهرتي في عهد الرستميين": عباس إحسان، **مجلة الأصالة**، السنة 5، العدد 45، ماي 1975، ص 24 – 29.

[73] تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار للداعي إدريس عماد الدين، تحقيق محمد اليعلاوي، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1985، ص 176.

[74] أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ابن حماد الصنهاجي، تحقيق التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، القاهرة، مصر، دار الصحوة، بدون تاريخ، ص 66 – 68.

[75] افتتاح الدعوة الزهراء، القاضي النعمان، تحقيق فرحات الدشراوي، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1986، ص 303.

[76] "الأحباس بإفريقية وعلماء المالكية إلى منتصف القرن 6 هـ/ 12 م": نجم الدين الهتناني، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة تونس الأولى، السنة 03، العدد174. 1996، ص 98 – 102.

[77] جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، أبو مصطفى كمال، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 85.

[78] صورة الأرض، ابن حوقل، ص 73، 77، 96.

[79] البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عِذاري المراكشي، ج 1، ص 173، 181.

[80] اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، المقريزي تقي الدين، تحقيق محمد عبد القادر، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 2001، ج 1، ص 177.

[81] تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار للداعي إدريس، ص 177.

[82] نفس المصدر والصفحة.

[83] اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، المقريزي تقي الدين، ج 1، ص 173.

[84] نفس المصدر والجزء، ص 177.

[85] افتتاح الدعوة الزهراء، القاضي النعمان، ص 327، 328؛ أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ابن حماد الصنهاجي، ص 42، 43، 46، 47.

[86] المجالس والمسايرات، القاضي النعمان، تحقيق الحبيب الفقي وآخرين، بيروت، لبنان، دار المنتظر، ط 1، 1996، ج 1، ص 53؛ نفسه، ج 15، ص 334، 335؛ نفسه، ج 22، ص 469، 470، 472؛ نفسه، ج 24، ص 492؛ دعائم الإسلام، القاضي النعمان، ص 362.

[87] طبقات مشايخ المغرب، الدرجيني، ج 1، ص 94؛ صورة الأرض، ابن حوقل، ص 96.

[88] كتاب الأموال، الداودي أحمد بن نصر، ج 4، تحقيق رضا محمد سالم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 2008، ج 4، ص 181.

[89] أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ابن حماد الصنهاجي، ص 72، 73.

[90] المجالس والمسايرات، القاضي النعمان، ج 8، ص 203.

[91] بدائع السلك في طبائع الملك، ابن الأزرق الأندلسي محمد، تحقيق محمد بن عبد الكريم، تونس، الدار العربية للكتاب، 1977، ص 755؛ تاريخ الأندلس، مؤلف مجهول، تحقيق عبد القادر بوباية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 2، 2009، ص 209؛ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري التلمساني شهاب الدين، تحقيق إحسان عباس، الجزائر، دار الأبحاث، ط 1، 2008، م 1، ص 385.

[92] العبر، ابن خلدون عبد الرحمن، ج 6، ص 202، 203.

[93] نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، ج 24، ص 114.

[94] العبر، ابن خلدون عبد الرحمن، ج 6، ص 206، 207.

[95] دولة بني حماد، عويس عبد الحليم، القاهرة، مصر، دار الصحوة، ط 2، 1991، ص 211، 212، 221.

[96] البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عِذاري المراكشي، ج 1، ص 274.

[97] المسالك والممالك، البكري، م 2، ص 241.

[98] نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، ج 24، ص 122.

[99] نفس المصدر والجزء، ص 123؛ المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، الطمار محمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 106، 108.

[100] المسالك والممالك، البكري، م 2، ص 259.

[101] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 262، 263.

[102] نفس المصدر والجزء، ص 263.

[103] إعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق كسروي حسن، بيروت، لبنان، دار الكتاب العلمية، ط 1، 2003، ج 2، ص 324.

[104] فتاوى المازري، جمع وتحقيق الطاهر المعموري، تونس، الدار التونسية للنشر، 1994، ص 360.

[105] قضايا الماء عند العرب قديما من الجاهلية / القرن6م إلى القرن 11ه/ 17م، عبد الحميد سلامة، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2004، ص 140، 141.

[106] الجزائر تراث وحضارة، شريد حورية وآخرون، الجزائر، المتحف الوطني للآثار القديمة، 2010، ص 62.

[107] نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي، م 1، ص 262.

[108] نفس المصدر والمجلد، ص 263، 264، 265، 267، 277، 291.

[109] الدباغ، المصدر والجزء السابقان، ج 1، ص 15.

[110] الهجرة الهلالية إلى إفريقية الزيرية وآثارها العامة، عبد الجواد الصادق، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ط 1، 2007، ص 125، 126؛ مجمل تاريخ المغرب، القروي عبد الله، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2009، ج 2، ص 255.

[111] المسالك والممالك، البكري، م 2، ص 252.

[112] الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ابن أبي زرع الفاسي، تصحيح وترجمة كارل يوحن تورنبرغ، مطبعة أوبسالة، دار الطباعة المدرسية، 1863، ص 108؛ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، السّلاوي م 1، ص 216، 217.

[113] الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن جنوب المغرب عصر المرابطين والموحدين (450 هـ/ 1058 م إلى 668هـ/ 1269 م)، عبلة محمد سلطان، القاهرة، مصر، الدار الأفريقية الدولية، ط 1، 2013، ص 78.

[114] دولة الإسلام في الأندلس العصر الثالث عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، محمد عبد الله عنان، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ط 2، 1990، ص 420، 421.

[115] "وضعية الزراعة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط (دراسة في المؤثرات الطبيعية والعوامل البشرية)": البياض عبد الهادي، **مجلة البادية المغربية**، السنة 4، العدد 4، 2011، ص 26، 27.

[116] حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، إبراهيم القادري بوتشيش، بيروت، لبنان، دار الطليعة، ط 1، 2006، ص 27.

[117] "الزراعة والتصنيع الزراعي في المغرب منذ القرن السادس الهجري": فياض صالح محمد، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلّد 13، العدد 07، 1998، ص 103، 107، 114.

[118] النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، عز الدين عمر موسى، ص 142، 143.

[119] أعز ما يطلب، محمد بن تومرت، ص 261؛ الحلل الموشية، ابن سماك العاملي، ص 206.

[120] الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، محمد القبلي، المغرب، دار توبقال، 1987، ص 35.

[121] الأنيس المطرب، ابن أبي زرع الفاسي، ص 229؛ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، السّلاوي، م 1، ص 272.

[122] البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عِذاري المراكشي، ج 1، ص 12.

[123] افتتاح الدعوة الزهراء، القاضي النعمان، ص 303.

[124] مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، اعتنى بإصدارها لافي بروفنصال، الرباط، المغرب، المطبعة الاقتصادية، 1941، ص 50، 63، 64؛ الاستبصار في عجائب الأمصار، مؤلف مجهول، ص 193، 194.

125 النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، عز الدين عمر موسى، ص 136، 145، 147.

126 الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، ابن سماك العاملي، ص 228.

127 الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، ابن سعيد المغربي الأندلسي، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة، مصر، دار المعارف، ط 4، 1990، ج 2، ص 150، 151.

128 المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد المراكشي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 2005، ص 181.

Economy and State in the Islamic Maghreb

Dr Daoudi LAREDJ
Institute of Humanities and Social Sciences - University Center of El-Bayadh – Algeria

Abstract:

Economy is one of the most important cultural aspects of the societies of the Islamic Maghreb, which was directly related to political and social conditions. This paper deals with a pivotal issue in the history and civilization of the Maghreb based on a historical reading of the development of countries, their development, and the inevitability of their survival or demise. This depends on many factors, including economic fundamentals and their financial returns. In this sense, the relationship was close and inevitable between the societies and economies of the countries of the Islamic Maghreb.

Keywords: economy, state, money, politics, religion, feudalism